المقدمة

الحَمْدُ للهِ القائلِ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

والصلاة والسلام على رسول الله، خيرِ مَن قال له رَبُّهُ تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

أما بعد: فـ(جامع البيان) للإمام ابن جرير الطبريِّ- رحمه الله- جَمَع بين تفسير القرآن بالقرآن وبالسُّنة، وبأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وبأقوال التابعين رحمهم الله، مع صحة المُعتقَد، ودقة اللغة، واختلاف النحو، والقراءات والفقه والمعقول والمنقول، والترجيح والاختيار.

قال ابن جَرير رحمه الله: استخرتُ الله تعالى في عمل كتاب التفسير، وسألتُه العون على ما نويتُه ثلاث سنين، قبل أن أعمله، فأعانني[1].

وقال لأصحابه: أتَنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قَدْره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما تَفنى الأعمار قبل تمامه! فاختَصَره في نحو ثلاثة آلاف ورقة[2].

---

(١) (معجم الأدباء) (٥/ ٢٥٦).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٥٠، ٥٥١).

وقال أبو بكر أحمد بن كامل البغدادي: أَمْلَى علينا كتاب التفسير مِائة وخمسين آية، ثم خَرَج بعد ذلك إلى آخِر القرآن فقرأه علينا، وذلك في سنة سبعين ومِائتين، واشتهر الكتاب وارتفع ذكره[1].

وقال محمد بن أحمد بن بَالُوَيْه، أبو بكر النَّيسابوري: قال لي أَبو بكر محمد بن إسحاق- يعني ابن خُزيمة-: بَلَغَنِي أنك كَتَبْتَ التفسير عن محمد بن جرير. قلتُ: بلى، كَتَبْتُ التفسير عنه إملاء. قال: كله؟ قلتُ: نعم. قال: في أي سنة؟ قلتُ: مِن سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين. قال: فاستعاره مني أَبو بكر، فرَدَّه بعد سنين، ثم قال: قد نظرتُ فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير[2].

وقال الخطيب البغدادي: ولابن جرير كتاب في التفسير، لم يُصنِّف أحد مثله[3]، ونَقَل هذا القول النووي وأقره[4].

وقال أبو حامد الفقيه: لو سافر رجل إلى أقصى الصين؛ حتى يُحَصِّل تفسير ابن جرير، لم يكن كثيرًا[5].

---

(١) (معجم الأدباء) (٦/ ٢٤٥٢).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٥١).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٤٨).

(٤) (تهذيب الأسماء واللغات) (١/ ٧٨).

(٥) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٥٠).

وقال ابن تيمية: وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحها تفسير محمد ابن جرير الطبري؛ فإنه يَذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا يَنقل عن المتهمين؛ كمُقاتِل بن بُكَيْر[١] والكلبي.

والتفاسير المأثورة بالأسانيد كثيرة؛ كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حُميد، ووكيع، وابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُويَه[٢].

وقال عن تفسير الطبري: وليس فيه بدعة[٣].

وقال **الذهبي**: وَللطبريِّ كتاب التفسير لم يُصنَّف مِثله[٤].

وقال: تفسير هذا الإمام مشحون في آيات الصفات بأقوال السلف على الإثبات لها، لا على النفي والتأويل، وأنها لا تُشْبِه صفات المخلوقين أبدًا[٥].

وقال السيوطي: فإن قلتَ: فأيُّ التفاسير تُرشِد إليه، وتأمر الناظرَ أن يُعَوِّل عليه؟ قلتُ: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أَجْمَع العلماء المُعتبَرون على أنه لم يُؤلَّف في التفسير مثله[٦].

وقال ياقوت الحَمَوي: حُمِل هذا الكتاب مشرقًا ومغربًا، وقرأه كل مَن كان في وقته من العلماء، وكُلٌّ فَضَّلَه وقَدَّمَه[١].

---

(١) صوابه: مُقاتِل بن سليمان بن بَشير البَلْخي.

(٢) (مجموع الفتاوى) (١٣/ ٣٨٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) (سِيَر أعلام النبلاء) (١١/ ١٦٦).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٨٠).

(٦) (الإتقان في علوم القرآن) (٦/ ٢٣٤٦).

وقال ابن عطية: ثم إن محمد بن جرير الطبري- رحمه الله- جَمَع على الناس أشتات التفسير، وقَرَّب البعيد وشَفَى في الإسناد[٢].

وقال د. محمد بن محمد أبو شَهبة: وقد كانت التفاسير قبله لا يُذْكَر فيها إلا الروايات الصِّرفة، من غير أن يَذكروا مِن عندهم شيئًا، حتى جاء ابن جرير، فزاد توجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، وذَكَر الأعاريب والاستنباطات والاستشهاد بأشعار العرب على معاني الألفاظ[٣].

فهذِهِ نبذةٌ عن مكانة التفسير، وإليك منهجه فيه:

- **تمهيد:**

هذا التمهيد يشتمل على:

١- ترجمة الإمام الطبري رحمه الله.

٢- منهجه في التفسير.

٣- المآخذ العامة على التفسير.

٤- نبذة عن أسانيد الطبري.

٥- عملنا في هذا التحقيق.

---

(١) (معجم الأدباء) (٥/ ٢٥٥).

(٢) (المحرر الوجيز) (١/ ٤٢).

(٣) (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) (ص:١٢٣).

ترجمة الإمام الطبري رحمه الله:

وتشتمل على:

١- اسمه وكنيته ونسبه.

٢- مولده.

٣- سبب اهتمام أبيه به في صباه.

٤- مشاهير شيوخه وطلابه.

٥- ثناء العلماء عليه.

٦- عقيدته وفقهه ونحوه.

٧- كتبه.

٨- وفاته.

١- اسمه وكنيته ونسبه:

الإمام المُحَدِّث المُفَسِّر، الفقيه المجتهد عالم عصره، أبو جعفر[١] محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب[٢] الطَّبَري[٣] الآمُلِّي البغدادي.

٢- مولده:

وُلد في آخِر سَنة أربع وعشرين ومِائتين، أو أول سنة خمس وعشرين ومِائتين، بآمُلّ طبرستان، وهي قَصَبة[٤] طبرستان[٥].

٣- سبب اهتمام أبيه به في صباه:

قال الطبري: رأى لي أبي في النوم أنني بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان مِخْلاة مملوءة حجارة وأنا أرمي بين يديه، فقال له المُعَبِّر: (إنه

---

(١) تَكَنَّى به وإن لم يتزوج، ومستنده قوله صلى الله عليه وسلم: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟»؛ أخرجه البخاري (٦٢٠٣)، ومسلم (٢١٥٠) والنُّغَيْر: البُلْبُل.

(٢) اسمه ونسبه وكنيته هكذا في (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٤٨)، و(تاريخ دمشق) (٥٢/ ١٨٨) لابن عساكر، وغيرهما.

وقيل: والد جده (خالد) بدل (كثير)؛ كما في (وَفَيَات الأعيان) (٤/ ١٩١)، و(التاج المُكلَّل من جواهر مآثر الطراز الآخِر والأول) (ص: ٩٦) لأبي الطيب محمد صِدِّيق خان بن حسن. والأول عليه الأكثر.

(٣) **قال السمعاني في (الأنساب) (٩/ ٣٩):** الطَّبَرِيُّ: بفتح الطاء المهملة والباء المنقوطة بنقطة، بعدها راء مهملة، هذه النسبة إلى طبرستان، وهي آمُلّ وولايتها.

وفي **(المصباح المنير)** (م/ ط ب ر): و(طَبَرِسْتَانُ) بفتح الباء وكسر الراء لالتقاء الساكنين، وسكون السين: اسم بلاد بالعجم، وهي مركبة من كلمتين، ويُنسَب إلى الأولى فيقال: (طَبَرِيٌّ).

(٤) في **(المصباح المنير)** (م/ ق ص ب): (قَصَبَةُ) البلاد: مدينتها. و(قَصَبَةُ) القرية: وسطها.

(٥) (معجم الأدباء) (٥/ ٢٤٧).

إن كَبِر نَصَح في دينه وذَبّ عن شريعته!)؛ فحَرَص أبي على معونتي على طلب العلم، وأنا حينئذٍ صبي صغير[١].

٤- شيوخه وطلابه المشاهير:

أما شيوخه، فمِن أشهر شيوخه الثقات: أبو كُرَيْب محمد بن العلاء، وهَنَّاد ابن السَّرِيّ، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني، ومحمد ابن المُثَنَّى، ومحمد بن بشار، وعمرو بن علي الفَلَّاس، وأحمد بن مَنيع[٢].

ومِن أشهر مشايخه الضعفاء: محمد بن حُميد الرازي، وسفيان بن وكيع.

وممن لم أقف له على مُوثِّق مُعتبَر: المُثَنَّى بن إبراهيم الآمُلِّي، والطبري مكثر عنه.

وقد أكثَرَ من الشيوخ، ورَحَل كثيرًا: قال السبكي: طَوَّف الأقاليم فى طلب الْعلم[٣].

وقال ابن الساعي: أدرك الأسانيد العالية بمصر، والشام، والعراق، والكوفة، والبصرة، والرَّيّ[١].

(١) (معجم الأدباء) (٦/ ٢٤٤٦).

(٢) **قال الشيخ أكرم الفالوجي في (معجم شيوخ الطبري)** (ص: ٤٧): روي عن أربعة وسبعين وأربعمِائة شيخ، في نحو تسعة وأربعين ألف أثر وخبر، تجدهم- إن شاء الله تعالى - وروداياتهم بين صفحات وثنايا هذا الكتاب مُترجَمين، ومُفصَّلين برواياتهم، عن سائر شيوخهم، ومواضعها من كتب الطبري الأربعة المسندة والمطبوعة، ومواطن تراجمهم في كتب الجَرْح والتعديل. وعلى رأس شيوخه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

(٣) (طبقات الشافعية) (٣/ ١٢٠).

وأما طلابه المشاهير، فمنهم: أبو بكر أحمد بن كامل البغدادي، ومحمد بن أحمد بن بَالُوَيْهِ، وأبو بكر النَّيسابوري، وأبو الفرج المُعافَى بن زكريا النهرواني، وأبو شُعيب عبد الله بن الحسن الحَرَّاني- وهو أكبر منه - وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد عبد الله بن عَدِيّ الجُرجاني.. وخَلْق كثير[٢].

٥- ثناء العلماء عليه:

تبوأ الإمام الطبري- رحمه الله- مكانة عالية في حياته وبعد مماته، حتى أشاد به العلماء، وإليك بعضَ أقوالهم:

١- **قال ابن خُزيمة: للحسين بن علي التميمي، لَمَّا رجع من بغداد إلى نَيسابور، ولم يَسمع من الطبري**: لو سَمِعْتَ منه لكان خيرًا لك من جميع مَن سَمِعْتَ منه سواه[٣].

٢- **وقال أبو العباس ابن سُرَيج**: محمد بن جَرير الطبري فقيه العَالَم[٤].

٣- **وقال الخليلي**: أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ، جَامِعٌ فِي الْعُلُومِ، إِمَامٌ[٥].

---

(١) (الدر الثمين في أسماء المصنفين) (ص: ٩٢).

(٢) انظر: (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٦٩).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٥١).

(٤) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٢٣) للسُّبْكي.

(٥) (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) (٢/ ٨٠٠).

٤- **وقال الخطيب البغدادي عنه قولًا جامعًا- وهو رجل عارف بأقدار الرجال-**: كان أحد أئمة العلماء، يُحْكَم بقوله، ويُرْجَع إلى رأيه؛ لمعرفته وفَضْله، وكان قد جَمَع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره.

وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسُّنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم من الخالفين، في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم[1].

٥-**وقال ابن الساعي**: كان قَيِّمًا بعلم القرآن، والنحو والشِّعر واللغة والفقه، كثير الحفظ، وله مذهب في الفقه اختاره لنفسه، وصار أحد رؤساء الأئمة حشمة ونعمة، تَخَرَّج بكلامه جماعة من أهل العلم، وانتشر علمه في الآفاق، واستمر على حشمته ونعمته العظيمة إلى آخِر عمره[2].

٦-**قال النووي**: هو الإمام البارع في أنواع العلوم[3].

٧-**قال أبو العباس بن خَلِّكان**: صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إمامًا في فنون كثيرة، منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وله

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٤٨).

(٢) (الدر الثمين في أسماء المصنفين) (ص: ٩٢).

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات) (١/ ٧٨).

مصنفات مليحة في فنون عديدة، تدل على سَعة علمه وغزارة فضله، وكان من الأئمة المجتهدين، لم يُقلِّد أحدًا[1].

٨-**وقال ياقوت الحَمَوي**: وكان كالقارئ الذي لا يَعرف إلا القرآن، وكالمُحَدِّث الذي لا يَعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يَعرف إلا الفقه، وكالنَّحْوي الذي لا يَعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يَعرف إلا الحساب. وكان عاملًا للعبادات جامعًا للعلوم، وإذا جَمَعْتَ بين كتبه وكُتُب غيره، وَجَدْتَ لكتبه فضلًا على غيرها[2].

٩-**وقال الذهبي**: وكان من أفراد الدهر علمًا وذكاء وكثرة تصانيف، قَلَّ أن تَرى العيون مثله. وكان من كبار أئمة الاجتهاد[3].

١٠-**وقال تاج الدين السُّبكي**: الإمام الجليل المجتهد المطلق، أبو جعفر الطبري، أحد أئمة الدنيا عِلمًا ودِينًا[4].

١١-**وقال سِبْط ابن العجمي**: الإمام المُفسِّر أبو جعفر، شيخ الإسلام وصاحب التصانيف الباهرة... ثقة صادق، فيه تَشيُّع وموالاة لا تَضر[5].

---

(١) (وَفَيَات الأعيان) (٤/ ١٩١).

(٢) (معجم الأدباء) (٦/ ٢٤٥٢).

(٣) (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٦٧- ٢٦٩).

(٤) (طبقات الشافعية) (٣/ ١٢٠).

(٥) (الكشف الحثيث) (ص: ٢٢١).

١٢-وقال السيوطي: رأس المفسرين على الإطلاق، أحد الأئمة، جَمَع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظًا لكتاب الله، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسُّنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عالمًا بأحوال الصحابة والتابعين، بصيرًا بأيام الناس وأخبارهم[1].

١٣-وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب- بعد ذكره عددًا من الأئمة، منهم: الشافعي، وابن جَرير، وابن قُتيبة، وأبو عُبيد-: فهؤلاء إليهم المرجع في كلام الله، وكلام رسوله، وكلام السلف[2].

٦- عقيدته وفقهه ونحوه:

أما عقيدته؛ فكان- رحمه الله- إمامًا في عقيدة أهل السُّنة والجماعة، وخير برهان على ذلك أمران:

الأول: مصنفاته:

١-(صريح السُّنة)؛ فقد تَناوَل فيه مسائل مهمة، كرؤية الله، والقول في القرآن الكريم بأنه كلام الله غير مخلوق، والقول في أفعال العباد، والقول في زيادة الإيمان ونقصانه... إلخ.

---

(١) (طبقات المفسرين) (ص: ٩٥).

(٢) (الدُّرَر السَّنية في الكتب النَّجْدية) (١/ ٣٥).

قال ابن تيمية- وهو يَتكلم عن مسألة الاسم والمُسَمَّى-: كما ذَكَره أبو جعفر الطبري في الجزء الذي سَمَّاه (صريح السُّنة) ذَكَر مذهب أهل السُّنة المشهور في القرآن والرؤية والإيمان والقَدَر والصحابة... وغير ذلك.

وذَكَر أن (مسألة اللفظ) ليس لأحد من المتقدمين فيها كلام، كما قال: لم نجد فيها كلامًا عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفا، إلا عمن في كلامه الشفاء والغناء ومَن يقوم لدينا مَقام الأئمة الأولى، أبو عبد الله أحمد بن حنبل؛ فإنه كان يقول: اللفظية جهمية. ويقول: مَن قال: (لفظي بالقرآن مخلوق)؛ فهو جهمي، ومَن قال: (غير مخلوق)؛ فهو مبتدع.

وذَكَر أن القول في الاسم والمُسَمَّى من الحماقات المُبتدَعة، التي لا يُعْرَف فيها قول لأحد من الأئمة، وأن حَسْب الإنسان أن ينتهي إلى قوله تعالى: (وللهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى)، وهذا هو القول بأن الاسم للمُسَمَّى. وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السُّنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره... إلخ[1].

٢- **(التبصير في معالم الدِّين)**، كَتَبه إجابة لأهل طبرستان[2] لِمَّا حَلَّ ببعضهم من الجهل والزيغ والضلال والتقليد الأعمى، فبَيَّن فيه أصولًا علمية لا يسع المسلمَ جهلها.

---

(١) (مجموع الفتاوى) (٦/ ١٨٧).

(٢) **حيث قال (ص: ١٠٣)**: أما بعد، ذلكم معاشر حملة الآثار ونَقَلة سُنن الأخبار من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان، من أهل آمُلّ طبرستان؛ فإنكم سألتموني تبصيركم سُبُل الرشاد في القول فيما تنازعت فيه أُمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من بعد فِراقه إياهم، واخْتَلَفَتْ فيه

٣- (تفسيره) **بخاصة رده على القَدَرية** في ختام سورة الفاتحة في قوله تعالى: (وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة: ٧]، وقول أهل الإيمان: (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) [آل عمران: ٨]، وقول إبليس- لعنه الله-: (فبما أغويتني) [الأعراف: ١٦].

ورَدُّه على المُؤِّولة تأويلهم اليد بالنعمة أو القدرة؛ فقال- في تأويل قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤]-: بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ بِالْبَذْلِ وَالِاعْطَاءِ، وَأَرْزَاقِ عِبَادِهِ وَأَقْوَاتِ خَلْقِهِ، غَيْرُ مَغْلُولَتَيْنِ وَلَا مَقْبُوضَتَيْنِ..).

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْجَدَلِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [المائدة:٦٤]: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عُنِيَ بِذَلِكَ نِعْمَتَاهُ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: عَنَى بِذَلِكَ الْقُوَّةَ... وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ يَدُهُ مُلْكُهُ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ يَدُ اللهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، هِيَ يَدٌ، غَيْرَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَارِحَةٍ كَجَوَارِحِ بَنِي آدَمَ. قَالُوا: وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ أَخْبَرَ عَنْ خُصُوصِيَّةِ آدَمَ بِمَا خَصَّهُ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ إِيَّاهُ بِيَدِهِ. قَالُوا: وَلَوْ كَانَ لِخُصُوصِيَّةِ آدَمَ بِذَلِكَ وَجْهٌ مَفْهُومٌ؛ إِذْ كَانَ جَمِيعُ خَلْقِهِ مَخْلُوقِينَ بِقُدْرَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ فِي خَلْقِهِ تَعُمُّهُ وَهُوَ لِجَمِيعِهِمْ مَالِكٌ.

بعده من أمر دينهم، مع اجتماع كلمة جميعهم على أن ربهم تعالى ذكره واحد، ونبيهم محمد صلَّى الله عليه وسَلَّم صادق، وقِبلتهم واحدة.

قَالُوا: وَإِذَا كَانَ تَعَالَى ذِكْرُهُ قَدْ خَصَّ آدَمَ بِذِكْرِهِ خَلْقَهُ إِيَّاهُ بِيَدِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ عِبَادِهِ، كَانَ مَعْلُومًا أَنَّهُ إِنَّمَا خَصَّهُ بِذَلِكَ لِمَعْنًى بِهِ فَارَقَ غَيْرَهُ مِنْ سَائِرِ الْخَلْقِ. قَالُوا: وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، بَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى الْيَدِ مِنَ اللهِ الْقُوَّةُ وَالنِّعْمَةُ أَوِ الْمُلْكُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

قَالُوا: وَأَحْرَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ الزَّاعِمُونَ: إِنَّ يَدَ اللهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] هِيَ نِعْمَتُهُ، لَقِيلَ: بَلْ يَدُهُ مَبْسُوطَةٌ، وَلَمْ يَقُلْ: بَلْ يَدَاهُ؛ لِأَنَّ نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصَى بِكَثْرَةٍ، وَبِذَلِكَ جَاءَ التَّنْزِيلُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ نِعْمَتَيْنِ كَانَتَا مُحْصَاتَيْنِ.

قَالُوا: فَإِنْ ظَنَّ ظَانٌّ أَنَّ النِّعْمَتَيْنِ بِمَعْنَى النِّعَمِ الْكَثِيرَةِ. فَفِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، مَعَ إِعْلَامِهِ عِبَادَهُ أَنَّ نِعَمَهُ لَا تُحْصَى، وَمَعَ مَا وَصَفْنَا مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، أَنَّ اثْنَيْنِ يُؤَدِّيَانِ عَنِ الْجَمِيعِ، مَا يُنْبِئُ عَنْ خَطَأِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَعْنَى الْيَدِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: النِّعْمَةُ، وَصِحَّةُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ يَدَ اللهِ هِيَ لَهُ صِفَةٌ.

قَالُوا: وَبِذَلِكَ تَظَاهَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ بِهِ الْعُلَمَاءُ وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ.

الثاني: نصوص الأئمة:

قال ابن تيمية عن تفسير الطبري: وليس فيه بدعة[1].

وقال الذهبي: تفسير هذا الإمام مشحون في آيات الصفات بأقوال السلف على الإثبات لها، لا على النفي والتأويل، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين أبدًا[2].

وقال: وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشُنِّع عليه بيسير تَشيُّع[3]، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم يَنقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نَرَ ذلك في كتبه[4].

---

(١) (مجموع الفتاوى) (١٣/ ٣٨٥).

(٢) (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٨٠).

(٣) **قال ابن حجر في (لسان الميزان) (٧/ ٢٦):** وإنما نُبِز بالتشيع؛ لأنه صَحَّح حديث غَدير خُمّ.

قال الذهبي في (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٧٧): كان ابن جرير من رجال الكمال، وشُنِّع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم يَنقل عنه أنه كان يجيز مسح الرِّجلين في الوضوء، ولم نَرَ ذلك في كتبه.

وقيل: اتُّهم بالتشيع؛ لعدة أسباب:

١-اشتباه اسمه باسم محمد بن جرير رُستم، أبي جعفر الطبري الرافضي.

٢- شبهة مسح القدمين في الوضوء.

٣- تصحيحه حديث غَدير خُمّ.

وممن تناول هذا الاتهام ورَدَّه:

- زيد بن علي مهارش، في (الإمام الطبري في القراءات، وضوابط اختيارها في تفسيره) (ص:٥٧-٧٢).
- والدكتور شايع الأسمري في (استدراكات ابن عطية في المُحَرَّر الوجيز على الطبري في جامع البيان) (ص:٤٤)، و(الإمام ابن جرير الطبري وتفسيره) (ص:٢٢-فما بعد).

(٤) (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٧٧).

ونَقَل اللالكائي في مسألة الاسم غير المسمى: عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى: إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ: (الِاسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى) فَاشْهَدْ عَلَيْهِ بِالزَّنْدَقَةِ. وَعَنْ خَلَفِ بْنِ هِشَامٍ الْبَزَّارِ الْمُقْرِئِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَالَ: (إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ مَخْلُوقَةٌ) فَكُفْرُهُ عِنْدِي أَوْضَحُ مِنْ هَذِهِ الشَّمْسِ. وَمِنَ الْأَئِمَّةِ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَنُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ[1].

وأما فقهه، فتفقه في أول أمره على مذهب الإمام الشافعي؛ **حيث قال الإمام الطبري:** أظهرتُ فقه الشافعى، وأفتيتُ به ببغداد عَشْر سنين، وتَلقَّنه مني ابن بشار الأحول أستاذ أَبي العباس بن سُرَيْج[2].

وقال ابن الصلاح: أَخَذ فقه الشافعي عن الربيع المُرَادِي، والحسن الزعفراني[3].

---

(١) (شَرْح أصول اعتقاد) (٢/ ٢٣٢).

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٢٣) للسُّبكي، وقال (٣/ ١٢٧): فابن جرير معدود من أصحابنا، لا يَمتري أحد في ذلك.

وقال في (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٠٢): المحمدون الأربعة- محمد بن نصر، ومحمد بن جرير، وابن خُزيمة، وابن المنذر- من أصحابنا، وقد بَلَغُوا درجة الاجتهاد المُطْلَق، ولم يُخْرِجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي المُخَرِّجين على أصوله المتمذهبين بمذهبه؛ لوِفاق اجتهادهم اجتهاده.

(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) (١/ ١٠٧).

ثم اجتهد حتى برز وصار ذا مذهب[١]**؛ حتى قال أبو بكر بن راميك**: ما عُمل كتاب في مذهبٍ أجود من كتاب أبي جعفر (لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام) لمذهبه، وكان يعتذر في اختصاره كثيرًا في أوله[٢].

وقال النووي: إمام مستقل، لا يُعَدّ قوله وجهًا في مذهبنا[٣].

وسبق قول ابن سُريج: محمد بن جَرير الطبري فقيه العَالَم[٤].

وقول ابن خلكان: كان من الأئمة المجتهدين، لم يُقلِّد أحدًا[٥].

وقول ياقوت الحَمَوي: كان كالفقيه الذي لا يَعْرِف إلا الفقه[٦].

وقول الذهبي: كان من كبار أئمة الاجتهاد[٧]. إلى غير ذلك من الأقوال التي سبقت قريبًا.

---

(١) **وانظر: (معجم الأدباء) (٦/ ٢٤٤٨).**

ثم إن مذهبه اندثر، كما قال ابن فَرْحُون في (الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهَب) (١/ ٦٢):

وأما أصحاب الطبري وأبي ثور، فلم يَكثروا ولا طالت مدتهم، وانقطع أتباع أبي ثور بعد ثلاثمِائة، وأتباع الطبري بعد أربعمِائة.

(٢) (معجم الأدباء) (٦/ ٢٤٥٨) لأبي عبد الله ياقوت الحَمَوي.

وقال الداودي في (طبقات المفسرين) (٢/ ١١٣): له اختيار من أقاويل الفقهاء، وتَفَرَّد بمسائل حُفظت عنه.

وله اجتهادات خالف فيها الجمهور. انظر: (فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات) (١/ ٦٨-٧٧).

(٣) (المجموع شرح المهذب) (١/ ٣٩٣).

(٤) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٢٣) للسُّبْكي.

(٥) (وَفَيَات الأعيان) (٤/ ١٩١).

(٦) (معجم الأدباء) (٦/ ٢٤٥٢).

(٧) (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٦٩).

وأما نحوه، فقال أبو بكر بن مجاهد: قال أبو العباس يومًا: مَن بقي عندكم- يعني في الجانب الشرقي ببغداد- من النَّحْويين؟ فقلت: ما بقي أحد، مات الشيوخ. فقال: حتى خلا جانبكم؟ قلت: نعم إلا أن يكون الطبري الفقيه. فقال لي: ابن جرير؟ قلت: نعم. قال: ذاك من حُذاق الكوفيين.

قال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثير؛ لأنه كان شديد النفس شرس الأخلاق، وكان قليل الشهادة لأحد بالحذق في علمه[1].

سابعًا- كتبه[2]:

أما كتبه فقد أَرْبَتْ على الأربعين [3] أشهرها:

١- (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وهو الذي بين يديك.

٢- (تاريخ الأمم والملوك)[4].

٣- (تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار)[5].

---

(١) (معجم الأدباء) (٥/ ٢٥٤). وانظر: (النزعة الكوفية النَّحْوية عند ابن جرير الطبري) د/ جمال رمضان.

(٢) **ذكر الفرغاني، كما في (معجم الأدباء) (٥/ ٢٤٤)**: أن قومًا من تلاميذ ابن جرير حَصَّلوا أيام حياته منذ بلغ الحُلم إلى أن تُوفي، وهو ابن ست وثمانين، ثم قسموا عليها أوراق مصنفاته، فصار منها على كل يوم أربع عَشْرة ورقة، وهذا شيء لا يَتهيأ لمخلوق إلا بحُسن عناية الخالق.

(٣) انظر: (مقدمة تفسير الطبري) (٤٠-٤٦) ط/ هَجَر.

(٤) **قال أبو الحسن بن المُغَلِّسِ؛ كما في (معجم الأدباء) (٥/ ٢٥٩)**: ما عَمِل أحد في تاريخ الزمان وحَصَر الكلام فيه مِثل ما عمله أبو جعفر.

(٥) طُبع بتحقيق الشيخ محمود شاكر.

وفي (تاريخ دمشق) (٥٢/ ١٩٦) لابن عساكر: وابتدأ بتصنيف (تهذيب الآثار)، وهو من عجائب كتبه.

٤- (صريح السُّنة).

٥- (التبصير في معالم الدِّين)، وهو بلا إسناد، بخلاف الكتب السابقة.

٦- كتاب (القراءات)[١].

ثامنًا- احتضاره ووفاته رحمه الله:

حضر وقتَ موته جماعة، منهم: أبو بكر بن كامل، فقيل له قبل خروج رُوحه: يا أبا جعفر، أنت الحُجة فيما بيننا وبين الله فيما نَدين به، فهل من شيء توصينا به من أمر ديننا، وبينة لنا نرجو بها السلامة في معادنا؟

فقال: الذي أَدين الله به وأوصيكم هو ما ثَبَت في كتبي، فاعملوا به وعليه.

وكلامًا هذا معناه، وأَكْثَرَ من التشهد وذِكر الله- عز وجل- ومَسَح يده على وجهه، وغَمَّض بصره بيده، وبَسَطها وقد فارقت رُوحه الدنيا[٢].

فتُوفي- رحمه الله- في بيته وقت المغرب، من عشية الأحد، ليومين بقيا من شوال، سَنة عَشْر وثلاث مِئة، بعد محنة أَلَمَّتْ به بينه وبين الحنابلة[٣] وله من العمر ست وثمانون سنة، ودُفن في بيته ببغداد، وقد أضحى النهار من يوم الاثنين[٤].

---

(١) فقد قال عند قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤]، وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي عنه في ذلك قراءة، في كتاب (القراءات).

وقال الداودي في (طبقات المفسرين) (٢/ ١١٢): وله كتاب حَسَن في القراءات، سَمَّاه (الجامع).

(٢) (سِيَر أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٧٦).

(٣) انظر: (الوافي بالوَفَيَات) (٢/ ٢١٣) للصَّفَدي.

(٤) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥٥٣).

ورثاه خَلْق كثير من أهل الدِّين والأدب!

من ذلك قول أبي سعيد بن الأعرابي:

حَدَثٌ مُفْظِعٌ وَخَطْبٌ جَلِيْلٌ ... دَقَّ عَنْ مِثْلِهِ اصْطِبَارُ الصَّبُورِ

قَامَ نَاعِي العُلُومِ أَجْمَعِ لمَّا ... قَامَ نَاعِي مُحَمَّدِ بنِ جَرِيْرٍ

وقول ابن دُرَيْد:

إِنَّ المنيَّةَ لَمْ تُتْلِفْ بِهِ رَجُلاً ... بَلْ أَتْلَفَتْ عَلَماً لِلدِّيْنِ مَنْصُوبَا

كَانَ الزَّمَانُ بِهِ تَصْفُو مَشَارِبُهُ ... فَالآنَ أَصْبَحَ بِالتَّكْدِيْرِ مَقْطُوبَا

كَلاَّ وَأَيَّامُهُ الغُرُّ الَّتِي جَعَلَتْ ... لِلْعِلْمِ نُوْراً وَلِلتَّقْوَى مَحَارِيْبَا[1]

فاللهم اغفر لنا وله، واجمعنا به مع المُنْعَم عليهم من النبيين والصِّديقين والشهداء والصالحين، آمين.

منهجُهُ في التفسير:

الحديث عن منهج الإمام الطبري ابتداءً من مقدمة كتابِهِ؛ حيث يقول: (نحن في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه- منشئون- إن شاء الله ذلك- كتابًا مُستوعِبًا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعًا، ومِن سائر الكتب غيره في ذلك كافيًا.

ومُخْبِرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه. ومُبيِّنو علل كل مذهب من مذاهبهم،

---

(١) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٢٦) للسُّبْكي.

ومُوضِّحو الصحيح لدينا من ذلك، بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه)(١).

ثم تَكلَّم في مقدمة تفسيره عن عدة مسائل، ثم لَخَّص ما انتهى إليه، فقال: (قَدْ قُلْنَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَرَبِيٌّ، وَأَنَّهُ نَزَلَ بِأَلْسُنِ بَعْضِ الْعَرَبِ دُونَ أَلْسُنِ جَمِيعِهَا، وَأَنَّ قِرَاءَةَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ وَمَصَاحِفَهُمُ الَّتِي هِيَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، بِبَعْضِ الْأَلْسُنِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ دُونَ جَمِيعِهَا، وَقُلْنَا فِي الْبَيَانِ عَمَّا يَحْوِيهِ الْقُرْآنُ مِنَ النُّورِ وَالْبُرْهَانِ وَالْحِكْمَةِ وَالْبَيَانِ، الَّتِي أَوْدَعَهَا اللهُ إِيَّاهُ، مِنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَطَائِفِ حِكَمِهِ، مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ لِمَنْ وُفِّقَ لِفَهْمِهِ).

ثم فَصَّل أقسام تأويل القرآن ثم أجملها، فقال: (تَأْوِيل جَمِيعِ الْقُرْآنِ عَلَى أَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ، وَحَجَبَ عِلْمَهُ عَنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ، وَهُوَ أَوْقَاتُ مَا كَانَ مِنْ آجَالِ الْأُمُورِ الْحَادِثَةِ، الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهَا كَائِنَةٌ. مِثْلُ وَقْتِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَوَقْتِ نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَوَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالنَّفْخِ فِي الصُّورِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَا خَصَّ اللهُ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ، وَهُوَ مَا فِيهِ مِمَّا بِعِبَادِهِ إِلَى عِلْمِ تَأْوِيلِهِ الْحَاجَةُ، فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ، إِلَّا بِبَيَانِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ تَأْوِيلَهُ[١].

---

(١) (تفسيره) (١/ ٧).

وَالثَّالِثُ مِنْهَا: مَا كَانَ عِلْمُهُ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَذَلِكَ عِلْمُ تَأْوِيلِ عَرَبِيَّتِهِ وَإِعْرَابِهِ، لَا تَوَصُّلَ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِمْ.

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَأَحَقُّ الْمُفَسِّرِينَ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ الَّذِي إِلَى عِلْمِ تَأْوِيلِهِ لِلْعِبَادِ سَبِيلٌ، أَوْضَحُهُمْ حُجَّةً فِيمَا تَأَوَّلَ وَفَسَّرَ، مِمَّا كَانَ تَأْوِيلُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ، مِنْ أَخْبَارِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الثَّابِتَةِ عَنْهُ، إِمَّا مِنْ وَجْهِ النَّقْلِ الْمُسْتَفِيضِ، فِيمَا وُجِدَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ عَنْهُ النَّقْلُ الْمُسْتَفِيضُ، وَإِمَّا مِنْ وَجْهِ نَقْلِ الْعُدُولِ الْأَثْبَاتِ، فِيمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَنْهُ النَّقْلُ الْمُسْتَفِيضُ، أَوْ مِنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ الْمَنْصُوبَةِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَأَوْضَحُهُمْ بُرْهَانًا فِيمَا تُرْجِمَ وَبُيِّنَ مِنْ ذَلِكَ، مِمَّا كَانَ مُدْرَكًا عِلْمُهُ مِنْ جِهَةِ اللِّسَانِ، إِمَّا بِالشَّوَاهِدِ مِنْ أَشْعَارِهِمُ السَّائِرَةِ، وَإِمَّا مِنْ مَنْطِقِهِمْ وَلُغَاتِهِمُ الْمُسْتَفِيضَةِ الْمَعْرُوفَةِ، كَائِنًا مَنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُتَأَوِّلَ وَالْمُفَسِّرَ، بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونَ

---

(١) وقال- فيما سبق (١/ ٨٢)-: وَذَلِكَ يُفَصِّلُ جُمَلَ مَا فِي آيِهِ، مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ، وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، وَحُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ، وَسَائِرِ مَعَانِي شَرَائِعِ دِينِهِ، الَّذِي هُوَ مُجْمَلٌ فِي ظَاهِرِ التَّنْزِيلِ، وَبِالْعِبَادِ إِلَى تَفْسِيرِهِ الْحَاجَةُ، لَا يُدْرَكُ عِلْمُ تَأْوِيلِهِ إِلَّا بِبَيَانٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَحْوِيهِ آيُ الْقُرْآنِ، مِنْ سَائِرِ حُكْمِهِ، الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ بَيَانَهُ لِخَلْقِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَأْوِيلَ ذَلِكَ، إِلَّا بِبَيَانِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَعْلَمُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِتَعْلِيمِ اللَّهِ إِيَّاهُ ذَلِكَ، بِوَحْيِهِ إِلَيْهِ، إِمَّا مَعَ جِبْرِيلَ، أَوْ مَعَ مَنْ شَاءَ مِنْ رُسُلِهِ إِلَيْهِ. فَذَلِكَ هُوَ الْآيُ، الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَسِّرُهَا لِأَصْحَابِهِ، بِتَعْلِيمِ جِبْرِيلَ إِيَّاهُ، وَهُنَّ لَا شَكَّ آيٌ ذَوَاتُ عَدَدٍ.

خَارِجًا تَأْوِيلُهُ وَتَفْسِيرُهُ مَا تَأَوَّلَ، وَفَسَّرَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْأَئِمَّةِ وَالْخَلَفِ مِنَ التَّابِعِينَ وَعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ[1].

وذَكَر عدة عناوين، منها[2]:

١- ذِكر بعض الأخبار التي رُويت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي.

٢- ذِكر بعضِ الأخبار التي رُويت في الحض على العِلم بتفسير القرآن، ومَن كان يُفسِّره مِن الصحابة.

٣- ذِكر الأَخبار عن بعضِ السلف فيمن كان مِن قدماء المُفسِّرين محمودًا عِلمه بالتفسير، ومَن كان منهم مذمومًا عِلمه بذلك.

ثم خَتَم المقدمة بالقول في تأويل أسماء القرآن وسُوَره وآيه.

ثم سَلَك مسلكًا فريدًا في عرضه التفسير في عصره رحمه الله، فيَذكر الآية أو الآيات، ثم يَتناول أجزاءها بالتفسير والبيان، فيقول: (القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا) ثم يُفسِّر الآية تفسيرًا إجماليًّا، ثم يقول: وبنحو الذي قلنا في تأويل ذلك قال أهل التأويل.

فإن كان للآية سبب نزول، قَدَّمَه، وكذا إن كان فيها اختلاف حكاه[3].

---

(١) (تفسيره) (١/ ٨٨، ٨٩).

(٢) (تفسير الطبري) (١/ ٧١).

(٣) وقد جَمَعها د/ حسن بن محمد البلوط، في رسالته: (أسباب النزول الواردة في كتاب جامع البيان للإمام ابن جرير الطبري) وبَلَغَ عدد الروايات فيها (١٦١٨).

وكذلك إذا كان في الآية قراءات، أبرزها بوجوهها، وذكر الأثر المترتب عليها، وبَيَّن اختياره(١).

وأيضًا: يُعْنَى بغريب القرآن(٢) والاختلاف الوارد فيه، ويُدعِّم المعاني بالأشعار، فتارة يسند الأقوال والأشعار، وأخرى يُرسِلها.

وإذا تعددت الأقوال في الآية، فإنه يَعرض كل قول على حِدَة ثم يُرجِّح بين تلك الأقوال غالبًا، إما بالشهرة والاستفاضة، أو ثقة الرواة وعدالتهم، أو لمُوافَقته ظاهر القرآن أو كلام العرب أو رَأْي الحُجة من المفسرين، أو مُوافَقة

---

(١) **قال أبو عمرو الداني في (الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء) (ص/ ١٨):**

والطبري صاحب التفسير .. له اختيار ليس بالشهير

وهو في جامعه مذكور .. وعند كل صحبه مشهور

(٢) **وممن نَقَل عنهم الإمام الطبري في المعاني، أبو عُبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى،** فتارة يقول: (حُدِّثْتُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى)، وأخرى يقول: (وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى) (وَزَعَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ ابْنُ الْمُثَنَّى)، وأحيانًا يُبْهِم؛ فيقول: قال بعض البصريين أو زعم بعض أهل العربية أو بعض أهل العلم بكلام العرب...إلخ.

وأحيانًا يختار قوله، وربما رَدَّه، كما في [الآية: ٨٦] من سورة النساء و[الآية:٧٣] من سورة الأنعام، وتارة يَسكت عنه.

انظر: (أقوال أبي عُبيدة في (تفسير الطبري) وموقفه منها) لبدر بن ناصر البدر.

السياق أو سبب النزول، أو أصل من أصول العقيدة، أو إحدى القراءات(١) أو الإجماع(٢).

وكثيرًا ما يَذكر الاختلاف الفقهي بحُججه، وتَظهر شخصيته في اختياره المُدعَّم بالمنقول والمعقول أو بأحدهما.

ويَذكر الأخبار الإسرائيلية ويتعقبها أحيانًا، وكثيرًا ما يكتفي بذكر أسانيدها.

ويَعرض وجوه الإعراب الكوفية والبصرية ويَختار منها[٣].

---

(١) **واختياره في القراءة ينبني على**: الإجماع، أو رسم المصحف، أو دلالة اللغة، أو قوة المعنى، أو دلالة السياق، أو القرائن.

انظر: (منهج الإمام الطبري في القراءات، وضوابط اختيارها في تفسيره) (ص/ ٢١١ وما بعده).

(٢) كما في كفارة الأذى، انظر: (تفسيره) (٣/ ٣٩٩).

قال ابن كَثير في (تفسيره) (٣/ ٣٢٦): من قاعدة ابن جرير أنه لا يَعتبر قول الواحد ولا الاثنين مُخالِفًا لقول الجمهور، فيَعُده إجماعًا، فليُعْلَم هذا، والله المُوفِّق.

وقال النووي في (المجموع شرح المهذب) (١٠/ ٤٢، ٤٣): (اختَلف النقل عن ابن جرير فيما زاد عن الاثنين: ففي (شرح اللُّمَع) للمُصنِّف أبي إسحاق، أنه إذا خالف أكثر من ذلك لا يكون إجماعًا. وكذلك قال إمام الحرمين، إن ابن جرير طَرَد مذهبه في الواحد والاثنين، وسَلَّم أن خلاف الثلاثة مُعتبَر. وتَبِعه الغزالي في المنخول. ونَقَل سليم بن أيوب الداري في تقريبه الأصولي أن ابن جرير لا يَعْتَدّ بمخالفة الاثنين والثلاثة. وكثير من المصنفين في الأصول، كالقاضي عبد الجبار وأبي نصر بن الصباغ في كتاب (عُدة العَالِم) وغيرهم- ترجموا المسألة بمخالفة الواحد والاثنين، وسكتوا عن الزائد. (وأما) الغزالي في (المستصفى) فلم يعتد بعدد، بل تَرْجَم المسألة بإجماع الأكثر مع مخالفة الأقل، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابنا وغيرهم. وتلخيص الخلاف فيه من متفرق كلامهم سبعة مذاهب..).

(٣) انظر: (ابن جرير الطبري وجهوده النَّحْوية في التفسير) د/ أمين بابكر محمد الأمين. و(تعدد التوجيه النَّحْوي عند الطبري في تفسيره) لعبد المحسن بن أحمد، رسالة ماجستير. و(النزعة الكوفية عند ابن جرير الطبري في تفسيره) د/ جمال رمضان.

كما أنه لا يَترك آية يستطيع من خلالها أن يَنصر مذهب السلف في العقيدة إلا فَعَل، ويَرُد على أهل الأهواء من القَدَرية والخوارج والمعتزلة وغيرهم[١].

ولا يخلو تفسيره من البلاغة، والمناظرة وأصول الفقه،

ولا من العلوم القرآنية المختلفة، كالنسخ(٢) والمتشابه...إلخ.

ولا يخلو تفسيره- أيضًا- مِن طرح الأسئلة التي تَرِد على القارئ، ويجيب عنها بأسلوب علمي مقنع[٣].

ولا يخلو من توثيق بعض الرواة أحيانًا[٤]، ولا مِن الحُكم على المتون[٥]، ولا من تقديمه رواية الأصحاب [٦]، ولا من تيقظه للسقط في السند[١] والخطأ(٢).

والخطأ(٢).

(١) انظر: (ابن جرير الطبري، ودفاعه عن عقيدة السلف) (ص/ ٢٣٦ وما بعده).

(٢) **وقد عَرَّفه الطبري في غير موطن،** منها عند قوله تعالى: (حتى إذا أثخنتموهم فشُدُّوا الوثاق) [محمد: ٤]؛ حيث رَجَّح عدم النَّسْخ في الآية، وقال: هو نَفْي حُكْم قد كان ثَبَت بحُكْمٍ آخَر غيره.

انظر: (**فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات**) (١/ ٦٨-٧٧) د/ عبد العزيز بن سعد الحلاف.

(٣) انظر: (ابن جرير الطبري، وجهوده النَّحْوية في التفسير) (ص/٧٨-٨٠) د/ أمين بابكر محمد الأمين.

(٤) وَقَالَ الْفَرَّاءُ: (لَمْ أَسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ فِي تَوْحِيدِهَا شَيْئًا. قَالَ: وَزَعَمَ أَبُو جَعْفَرٍ الرُّؤَاسِيُّ، وَكَانَ ثِقَةً). كما في (تفسيره) (٢٤/ ٦٢٨).

(٥) قال: وذُكر عن النبيِّ صلَّى اللهُ علَيْه وسَلَّم خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند «على رفارف خضر وعباقري»؛ كما في (تفسيره) (٢٢/ ٢٧٧).

(٦) حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ قَالَ: ثَنَا الْحُسَيْنُ قَالَ: ثَنِي عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ هَارُونَ الْأَعْوَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَرَأَ: «(وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الْكِتَابُ) عِنْدَ اللَّهِ عُلِمُ الْكِتَابِ». وَهَذَا خَبَرٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عِنْدَ الثِّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ؛ كما في (تفسيره) (١٣/ ٥٨٦).

فهذه لمحَةٌ سريعَةٌ ونبذَةٌ يسيرَةٌ عن منهج الإمامِ- رحمه الله- في تفسيرهِ، وإليك بعْضَ المآخِذِ العامة علَيْه:

---

(١) حدثنا الحسين بن يزيد السَّبيعي قال: ثنا ابن إدريس، عن محمدِ بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو بن الحسن، عن جابر، أن رسول الله صَلَّى اللهُ علَيْه وسَلَّم رأى رجلًا في سفره قد ظُلل عليه، وعليه جماعة، فقال: «مَن هذا؟» قالوا: صائم. قال: «ليس من البِر الصوم في السفر».

قال أبو جعفر: أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبَيْن ابن إدريس ومحمد بن عبد الرحمن- شُعبة؛ كما في (تفسير الطبري) (٣/ ٢١٦).

(٢) أما خَبَرُ ابْنِ مسعودٍ الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرتُ، فإنه عندي غلط من عُبيد الله بن محمد؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ، بنحو الرواية التي رواها الزُّهْري عن ابن عُيينة، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود أن النبيَّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ سُئل عن الكبائر.

فنَقْلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعودٍ عَنِ النبيِّ صلَّى اللهُ علَيْه وسَلَّم- أَوْلَى بالصحة من نقل الفريابي؛ كما في (جامع البيان) (٦/ ٦٥٨).

المآخِذُ العامَّةُ على هذا التفسير

الأول: أنه يورد الروايات بأسانيدها من غير تمييز لصحيحها من ضعيفها، إلا في القليل النادر.

قال أبو شُهْبة: قد أُخِذ على تفسير ابن جرير أنه يَذكر الروايات من غير بيان وتمييز لصحيحها من ضعيفها، والظاهر أنه من المحدثين الذين يرون أن ذكر السند، ولو لم ينص على درجة الرواية، يُخلي المؤلف عن المؤاخذة والتبعة.

وقال محمد حسين الذهبي: ثم إن ابن جرير وإن التَزم فى تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنه فى الأعم الأغلب لا يَتعقب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف؛ لأنه كان يَرى- كما هو مقرر فى أصول الحديث- أن مَن أَسْنَد لك فقد حَمَّلك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجَرْح، فهو بعمله هذا قد خَرَج من العهدة.

ومع ذلك، فابن جرير يقف من السند أحيانًا موقف الناقد البصير، فيُعَدِّل مَن يُعَدِّل مِن رجال الإسناد، ويُجَرِّح مَن يُجَرِّح منهم، ويَرُد الرواية التى لا يثق بصحتها، ويُصَرِّح برأيه فيها بما يناسبها[١].

الثاني: إيراده كمًّا كبيرًا من الإسرائيليات[٢] من غير نقد لها في الغالب، **وهاك بعضَ ما تميزت به:**

---

(١) (التفسير والمفسرون) (١/ ١٥٢-١٥٣).

(٢) **قال أبو شُهبة في (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير)** (ص:١٢٣): ولم يَسْلَم تفسير ابن جرير- على جلالة مؤلفه- من الروايات الواهية، والمنكرة، والضعيفة والإسرائيليات...إلخ.

أ- أن غالبها في قصص الأنبياء عليهم السلام، وبخاصة أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام. وبعضها في مفردات القرآن.

ب- النقل عن التوراة أو الإنجيل، أو بعض أهل الكتاب أو سؤالهم.

ت- إمعان النظر في روايات بعض الصحابة، كابن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو، وسلمان الفارسي، وحُذيفة ابن اليمان، وأبي هريرة، وعبد الله بن سَلَام... وآخَرِين، رضي الله عنهم.

وبعض التابعين ومَن بعدهم، كقتادَةَ بْنِ دِعَامة، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، ومجاهد بن جَبْر، ووَهْب بن مُنَبِّه، وكعبٍ الأحبار، والحسن البصري، والضحاك بن مُزاحِم، وعكرمة مولى ابن عباسٍ رضي الله عنهما، والربيع بن أنس، وسعيد بن جُبَيْر، ومحمد بن كعب القُرَظِيِّ، ومحمد بن إسحاق، ونَوْف الْبِكَالِيِّ... وآخَرِين[1].

ث- النظر في الكتب التي عُنيت بالإسرائيليات، كـ:

١- (رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري، ومقدار مروياتهم) د. نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني.

---

(١) بَلَغَتْ هذه الروايات اثنتين وعشرين وألفي رواية (٢٠٢٢) نحو ست بالمئة من مرويات الإمام الطبري، ورُويت عن ستة وثمانين ومِائة راوٍ (١٨٦).

ذَكَر ذلك د. نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، في (رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري، ومقدار مروياتهم)، وهو بحث في (مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية) (١٤٣٦هـ) (٢٠١٥م).

٢- (الإسرائيليات في تفسير الطبري، دراسة في اللغة والمصادر العبرية) دكتورة آمال محمد عبد الرحيم ربيع[١].

٣- (الروايات الإسرائيلية في تفسير الطبري، جمعًا ودراسة، مع موازنتها بتفسير البغوي)، وهما دراستان قُدمتا لنَيْل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة، د. أحمد بن نجيب بن عبد الله. ود. مأمون بن عبد الرحمن بن محمد[٢].

٤- (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ).

وسترى- بفضل الله ومَنِّه- في هذا التحقيق الحُكْم على هذه الروايات، لكن يَبقى النظر في نقد متونها روايةً روايةً، جملة جملة، لفظة لفظة.

الثالث: رَدُّه كثيرًا من القراءات المتواترة، أو حُكْمه عليها بالشذوذ.

الرابع: بعض مآخذ أهل العلم عليه، كابن كَثير وابن عطية وابن عاشور.

وكفى بالإمام الطبري نُبلًا أن يَتقلب بين أجر أو أجرين[٣].

وقال يزيد بن محمد المُهَلَّبي:

ومَن ذا الذي تُرْضَى سجاياه كلها ... كَفَى المرءَ نُبْلًا أن تُعَدَّ مَعَايِبُهْ[١]

---

(١) طُبعت في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، سنة (١٤٢٢هـ) المُوافِق (٢٠٠١م).

(٢) (مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية) (ص/ ١٥) (١٤٣٦هـ) (٢٠١٥م).

(٣) أخرج البخاريُّ (٧٣٥٢)، ومسلِمٌ (١٧١٦) من حديْثِ عَمْرِو بْنِ العاص، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ؛ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ. وَإِذَا حَكَمَ؛ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ». وانظر: (التبصير في معالم الدين) (ص: ١١٣) للطبري.

نبذة عن أسانيد الطبري

أسانيد الطبري فيها الصحيح، والحَسَن، والمُختلَف فيه، والضعيف؛

فمِن الأول: رواية عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جُبير، ومجاهد بن جَبْر، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ومن الثاني:

١-رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة:

تكررت أكثر من خَمسمِائة مرة: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

وبِشر بن مُعاذ العَقَدي ذَكَره ابن حِبان في (الثقات)، وقال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق. وقال مَسْلَمة: بصري صالح. ويزيد هو ابن زُرَيْع ثقة.

وسعيد هو ابن أبي عَروبة، أَثْبَتُ الناس في قتادة. قال أبو عَوَانة: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عَرُوبة. وقال الطيالسي: كان سعيد بن أبي عَرُوبة أحفظ أصحاب قتادة.

١- ورواية أسباط عن السُّدِّي:

تكررت أكثر من أَربعمِائة مرة هكذا: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

(١) (زَهْر الآداب وثَمَر الألباب) (١/ ٦٣).

الْمُفَضَّلِ، ثَنَا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ، قوله[1].

وأحمد بن المُفضَّل ذَكَره ابن حِبان في (الثقات)، وقال أبو حاتم: كان صدوقًا، وكان من رؤساء الشيعة.

ومحمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحُنَيْن أبو جعفر الحُنيني الكوفي، وَثّقه الدارقطني وغيره[2].

وأسباط بن نصر مُختلَف فيه، وثقه ابن مَعِين، وضَعَّفه أبو نُعَيْم، وقال النَّسَائي: ليس بالقويِّ.

وقد تَقْوَى رواية أسباط بن نصر عن السُّدي؛ لأنه من أصحابه.

---

(١) **لكن إذا أَسْنَد السُّدِّي عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابنِ عباسٍ**، وعن مُرَّة الهَمْدَانيّ، عن ابن مسعود، وعن ناس مِن أصحاب النبي صَلَّى اللهُ علَيْه وسَلَّم؛ فالسند ضعيف. **قال ابن حجر في (العُجاب في بيان الأسباب) (١/ ٢١١)**: إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي- بضم المهملة وتشديد الدال- وهو كوفي صدوق، لكنه جَمَع التفسير من طرق، منها عن أبي صالح عن ابن عباس. وعن مُرَّة بن شَراحيل عن ابن مسعودٍ. وعن ناس من الصحابة.. وغيرهم. وخلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف.

وانتقده قبله الإمام الطبري في (جامع البيان) (١/ ٣٥٤)؛ حيث قال: فإن كان ذلك صحيحًا- ولستُ أعلمه صحيحًا؛ إذ كنتُ بإسناده مُرتابًا- فإن القول الذي رُوي عنهما هو القول وإن يكن غير صحيح.

وحُكي عن أحمد؛ كما في (تهذيب التهذيب) (١/ ٢٧٤): إنه ليُحْسِن الحديث؛ إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به- قد جَعَل له إسنادًا واستكلفه. وصححه الحاكم في (مستدركه) (٤١١٧) على شرط مسلم. **وقال الخليلي في (الإرشاد) (١/ ٣٩٨)**: (أمثل التفاسير تفسير السُّدِّي). وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على (تفسير الطبري) (١/ ١٥٦).

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٦٠٦).

والسُّدِّي هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد الكوفي القرشي[١].

ومن الثالث:

أ- رواية ابن أبي نَجيح عن مجاهد[٢]؛ فقد اختَلف العلماء فيها على النحو التالي:

١-ذهب ابن عُيينة ويحيى بن سعيد وابن حِبان إلى عدم سماع ابن أبي نَجيح من مجاهد التفسير، إنما أَخَذه بواسطة القاسم بن أبي بَزَّة، وهو ثقة.

٢-خالفهم الثوري والبخاري في (صحيحه) (٤٥٣١،٥٣٤٤)، وابن تيمية، فصححوه. وقال الخليلي: قريب إلى الصحة.

---

(١) **فائدة: السُّدي اثنان، وللتمييز بينهما ثلاثة أمور:**

أ-**من حيث الطبقة**، فالكبير هو الذي معنا هنا، وهو من الطبقة الرابعة (ت: ١٢٧). والصغير من الطبقة الثامنة، واسمه محمد بن مَرْوان بن عبد الله بن إسماعيل السُّدِّي الصغير، الكوفي.

ب-**ومن حيث التوثيق**، فالكبير؛ قال فيه ابن حجر: صدوق يَهِم، ورُمي بالتشيع. وقال في الصغير: متهم بالكذب.

ت-**ومن حيث ومن حيث الذين رووا عنهما**، فالكبير روى له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابن ماجه، والطبري، وابن أبي حاتم. والصغير يَروي عن الكلبي محمد بن السائب تفسيره.

ويشتركان في النسبة: (السُّدي) (الكوفي) والعناية بالتفسير.

(٢) **فائدة**: مُسنِد (تفسير مجاهد) عبد الرحمن بن الحسن الهَمَذاني، قال فيه الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٨/ ٤٦): رماه بالكذب القاسم بن أبي صالح. وقال صالح بن أحمد الهَمَذاني: ضعيف، ادَّعَى الرواية عن إبراهيم بن الحسين، فذهب علمه.

وربما صح السند إلى ابن أبي نَجيح وربما ضُعِّف؛ فأحيانًا نَحْكم بالضعف بِناءً على ظاهر الإسناد، وكثيرًا ما نتوقف للخلاف في رواية ابن أبي نَجيح عن مجاهد، فنُصْدِر الحُكْم على الإسناد؛ فنقول: فيه مقال.

ب- التميمي عن ابن عباس رضي الله عنهما، والتميمي هو أربدة، بنصّ إسرائيل وأبي داود والبخاري.

روى عنه أبو إسحاق، ووثقه العِجلي، وذَكَره ابن حِبان في (الثقات)، وقال ابن حجر: صدوق.

وقال ابن البرقي: مجهول. وذَكَره أبو العرب الصِّقِلِّيُّ حافظ القيروان في (الضعفاء)، واخترتُ تضعيفه.

ومن الرابع- وهو الضعيف، وله أسباب-:

١- **الانقطاع**، كرواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

قال الخليلي: أَجْمَع الحُفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه- (أي: التفسير)- من ابن عباس رضي الله عنهما(١).

ومثلها في الانقطاع عن ابن عباس رضي الله عنهما: رواية الضحاك بن مزاحم، وأبي صالح باذام، وعبد الملك بن جُريج.

٢- **تسلسل الضعفاء؛ كسلسلة العوفيين**- وقد تكررت أكثر من ثلاثمائة

(١) في (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) (١/ ٣٩٤).

وألف مَرَّة- وهي:

أ-عطية بن سعد العوفي، ضعيف.

ب-الحسن بن عطية العوفي- كذلك-.

ت-الحسين بن الحسن بن عطية- كسابقيه-.

ث-سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي، متروك.

جـ-محمد بن سعد بن محمد العوفي، قال الدارقطني فيه: لا بأس به. وقال الخطيب: كان لَيِّنًا في الحديث.

٣- **الرواية عن شيخ مُعَيَّن،** كرواية مَعْمَر عن قتادة؛ فقد قال الدارقطني: ومَعْمَر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش[١]؛ إلا أن يُتابَع.

وكرواية جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي عن سعيد بن جبير؛ فقال ابن منده: ليس بالقوي في سعيد بن جبير[٢].

وأضعف منهما؛ رواية أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس، فقد قال ابن حِبان: الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبى جعفر عنه؛ لأن فى أحاديثه عنه اضطرابًا كثيرًا[٣].

---

(١) في (علله) (١٢/ ٢٢١).

(٢) قاله ابن منده في (الرد على الجهمية) (ص: ٢١)- معقبًا على رواية جعفر، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما: **الْكُرْسِيُّ عِلْمُهُ**-: وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ جَعْفَرٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ فِي سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

(٣) (تهذيب التهذيب) (٣/ ٢٠٧).

٤- **ومن شيوخ الإمام الطبري المكثر عنهم، وهم ضعفاء:** سفيان بن وكيع، ومحمد بن حُميد الرازي، والمُثَنَّى بن إبراهيم الآمُلِّي[1]، ومن رجاله: جابر بن يزيد الجُعْفي، وجويبر بن سعيد، وهو متروك.

٥- **وأورد لمحمد بن السائب الكلبي عددًا من الروايات**[2]، ولمحمد بن عمر الواقدي رواية[3]، ولم يورد لمُقاتِل بن سليمان شيئًا[1].

---

(١) لم نقف له على توثيق، إلا ما نُقل عن ابنِ كَثير في (تفسيره) (١/ ٢٤١) الحكم على سند فيه المُثَنَّى: (وهذا الإسناد رجاله ثقات، وهو غريب جدًّا)؛ لذا قلنا: لم يوثقه مُعتبَر.

(٢) كما في قوله تعالى: (الم ذلك الكتاب) [البقرة: ١] وقوله جل ذكره: (وقال الذي اشْتَرَاهُ من مِصرَ لامرأته) [يوسف: ٢١]، وقوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الإسراء: ١] ...إلخ.

مع تضعيفه إياه- في المقدمة (١/ ٦١) وهو يتحدَّث عن الألْسُنِ السَّبْعَةِ- قال: وَرُوِيَ جَمِيعُ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَيْسَتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِنَقْلِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَنَّ خَمْسَةً مِنْهَا مِنْ لِسَانِ الْعَجُزِ مِنْ هَوَازِنَ: الْكَلْبِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَنَّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَنَّ اللِّسَانَيْنِ الْآخَرَيْنِ لِسَانُ قُرَيْشٍ وَخُزَاعَةَ: قَتَادَةُ، وَقَتَادَةُ لَمْ يَلْقَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

(٣) وذلك في الاختلاف في (بدر) هل مسماة باسم رجل أو كغالب البلدان؟ حيث ساق بسنده عن الشَّعْبي: (ولقد نصركم الله ببدر) [آل عمران: ١٢٣] قال: «كانت بدر بئرًا لرجل يقال له: بدر، فسُميت به» وأَنْكَر ذلك آخرون وقالوا: ذلك اسم سُميت به البقعة، كما سُمي سائر البلدان بأسمائها.

ذِكر من قال ذلك: حدثنا الحارث بن محمد قال: ثنا ابن سعد قال: ثنا **محمد بن عمر الواقدي** قال: ثنا منصور، عن أبي الأسود، عن زكريا، عن الشَّعبي قال: إنما سُمي بدرًا لأنه كان ماء لرجل من جُهينة، يقال له: بدر.

وقال الحارث: قال ابن سعد: قال الواقدي: فذَكَرْتُ ذلك لعبد الله بن جعفر ومحمد بن صالح، فأنكراه وقالا: فلأي شيء سُميت الصفراء؟ ولأي شيء سُميت الحمراء؟ ولأي شيء سُمي رابغ؟ هذا ليس

فهذه رشفة، ومَن أراد الرِّيَّ والمزيدَ؛ فليتصفح التخريجاتِ الآتيةَ في هوامش الكتاب[٢].

طبعات تفسير الطبري السابقة

١- طبعة المطبعة الميمنية بمصر وتعتبر هي أول طبعة للكتاب طُبع سنة ١٣٢١هـ.

٢- طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي في ثلاثون جزءا في اثنى عشر مجلدا عام ١٣٢١ هـ ، ثم صدرت الطبعة الثانية منها سنة ١٣٧٣هـ، ثم صدرت الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨هـ.

بشيء، إنما هو اسم الموضع. قال: وذَكَرْتُ ذلك ليحيى بن النعمان الغِفَاري، فقال: سمعتُ شيوخنا من بني غِفَار يقولون: هو ماؤنا ومنزلنا، وما مَلَكه أحدٌ قَطُّ يقال له: بدر، وما هو من بلاد جُهينة، إنما هي بلاد غِفَار. قال الواقدي: فهذا المعروف عندنا.

(١) **قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (١٣/ ٣٨٥)**: (أما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحها (تفسير محمد بن جرير الطبري)؛ فإنه يَذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا يَنقل عن المتهمين، كمُقاتِل بن بُكَيْر والكلبي). وابن بكير صوابه: مُقاتِل هو ابن سليمان بن بَشير البَلْخي.

(٢) **ومن الكتب المؤلفة في شيوخ ورجال الطبري:**

١- **(رجال تفسير إمام المفسرين ابن جرير الطبري، الذين تَرْجَم لهم أحمد ومحمود شاكر)** صَنَعه: علوي بن عبدالقادر السقاف. ونحوه للشيخ صبحي حَلَّاق رحمه الله.

٢- (معجم شيوخ الطبري)، وفيه خير كثير، وبيان كثير من التصحيفات.

٣- (المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري). وكلاهما للشيخ أكرم الفَالُوجي الأثري حَفِظه الله.

٣- طبعة مطبعة بولاق في عام ١٣٢٣هـ ثلاثون جزءا في أربعة عشر مجلدا.

٤- طبعة المطبعة الآميرة كانت في عام ١٣٢٥هـ ثلاثون جزءا في اثنى عشر مجلدا.

٥- طبعة دار المعارف بمصر بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر والشيخ محمود محمد شاكر رحمهما الله سنة ١٣٧٤هـ إلى سنة ١٣٨٨هـ في ستة عشر مجلدا وهي طبعة غير كاملة حيث وقف الجزء السادس عشر، والآخير منها عند سورة إبراهيم عند الآية ٢٧ من السورة، وقد أكمل هذه الطبعة رضوان جامع رضوان، وأحمد عطية الوكيل؛ فأصبحت أربعة وعشرين مجلدا، وقد أشرنا إلى هذه الطبعة في التحقيق بالرمز (ش).

٦- طبعة دار هجر التي قام بتحقيقها الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع سنة ١٤٢٢هـ في أربعة وعشرين مجلدا، وهذه الطبعة هي التي اعتمدت لمقابلة النسخ الخطية عليها.

منهج التحقيق

أولا: مقابلة المخطوطات على النسخة المطبوعة والتي أشير إليها بالرمز (هـ) للوصول إلى أصح نص للكتاب بإثباته في الأصل، وقد بينا بقية الفروق بين المخطوطات وبين والأصل التي اعتمد وأثبتناها بالحاشية.

وأما عن النسخ الخطية التي قمنا بمقابلتها؛ فقد توفر لنا نسختان فريدتان كاملتان للكتاب، ولله الحمد والمنة والفضل.

النسخة الأولى: وهي نسخة مكتبة فيض الله باستنبول، نسخة في أربع مجلدات كبار وأرقامها من (٣٩-٤٢)، وعدد أوراقها على الترتيب: المجلد الأول (٤٢٦)، والمجلد الثاني (٣٧٤)، والمجلد الثالث (٥٧٢)، والمجلد الرابع (٦٠٨).

وقد ذُكر في أولها ترجمة للإمام ابن جرير الطبري رحمه الله، ويوجد على الصفحة الأولى من هذه النسخة- بعد الترجمة- ختم كتب عليه: وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه، بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٣هـ.

وهذه النسخة كاملة بفضل الله تعالى، وليس بها نقص ولا خرق وقد أشرنا إليها في التحقيق بالرمز (ف).

النسخة الثانية: نسخة مكتبة كوبرلي باستنبول نسخة في أربع مجلدات كبار وأرقام حفظها فيها (٨٥-٨٨) وعدد ورقها على الترتيب:

المجلد الأول (٣٨٨)، المجلد الثاني (٤١٢)، المجلد الثالث (٤١٥)، المجلد الرابع (٤١٠).

وهذه النسخة كاملة بفضل الله تعالى، وليس بها نقص ولا خرق، وقد أشرنا إليها في التحقيق بالرمز (ك).

ثانيا: قمنا بضبط النص على النحو التالي:

١- الآيات القرآنية أثبتت من المصحف العثماني من طبعة الملك فهد.

٢- تخريج الآيات التي استدل بها الإمام ابن جرير الطبري في تفسير الآية التي يتناولها بالتأويل.

٢- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، والحُكْم عليها بما تستحقه صحة أو ضعفًا.

٣- قمنا بتوثيق القراءات الواردة في الكتاب وعزوها إلى قارئيها، وتخريجها وبيان مصدرها من كتب القراءات، والتنبيه على ما رماه الطبري بالشذوذ من القراءات المتواترة.

٦- عزو الأشعار إلى قائليها مع ذكر مصادرها.

٧- ذِكر بعض التعقبات العَقَدية والفقهية واللُّغوية، وغيرها، من كلام أهل العلم، كابن كَثير المُفسِّر، وابن عطية، وابن عاشور.. وغيرهِمْ، رحمهم الله.

٨- مقدمة للكتاب شملت ثناء العلماء على تفسير الإمام الطبري ومنهجه، والمآخذ العامة على التفسير، ونبذة عن أسانيد الطبري، وترجمته.

وَأَخِيْرًا

اللهم تَقَبَّلْ منا إنك أنت السميع العليم، واجعل اللهم هذا العمل خالصًا لوجهك، وثَقِّل به موازين الجميع، وأَدِم به النفع في الدارين، وأَجْزِل به المثوبة للمؤلف والمحققين والمشرفين والمراجعين والمنضدين، وكل قارئٍ وسامعٍ ودارسٍ وناشِرٍ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

ولا ننسى أن ندعو الله بالرحمة لأخينا الشيخ **أبي إسحاق مجدي عطية حمودة** الذي كان سببًا في هذه التحقيقات المهمة؛ فرحمه الله، ورحم زوجته، وجمعنا بهما في الجنة، وأصلح ذريتهما.

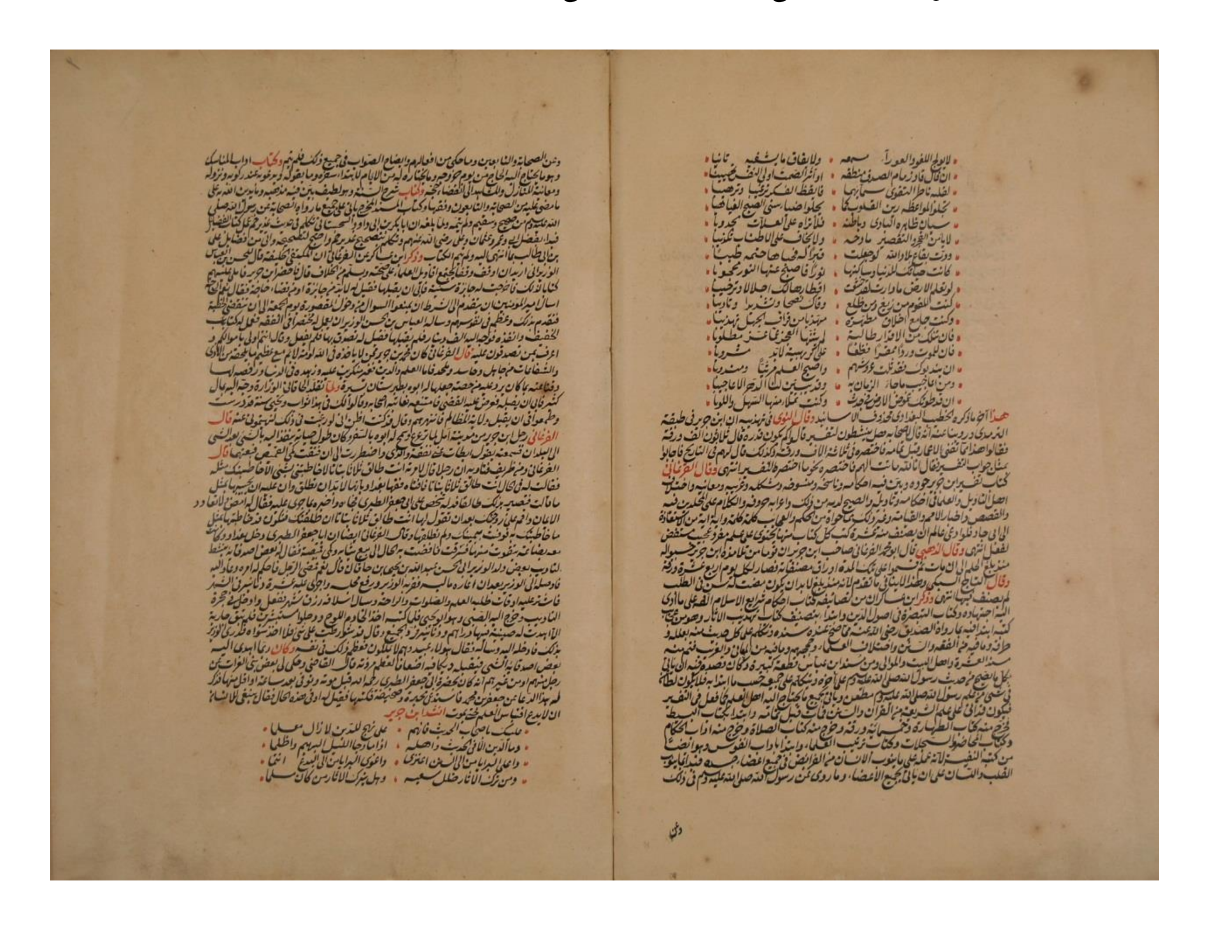
المحققون

نماذج من المخطوطات التي اعتمدنا عليها في التحقيق

اللوحة الأولى من المجلد الأول من النسخة (ف).



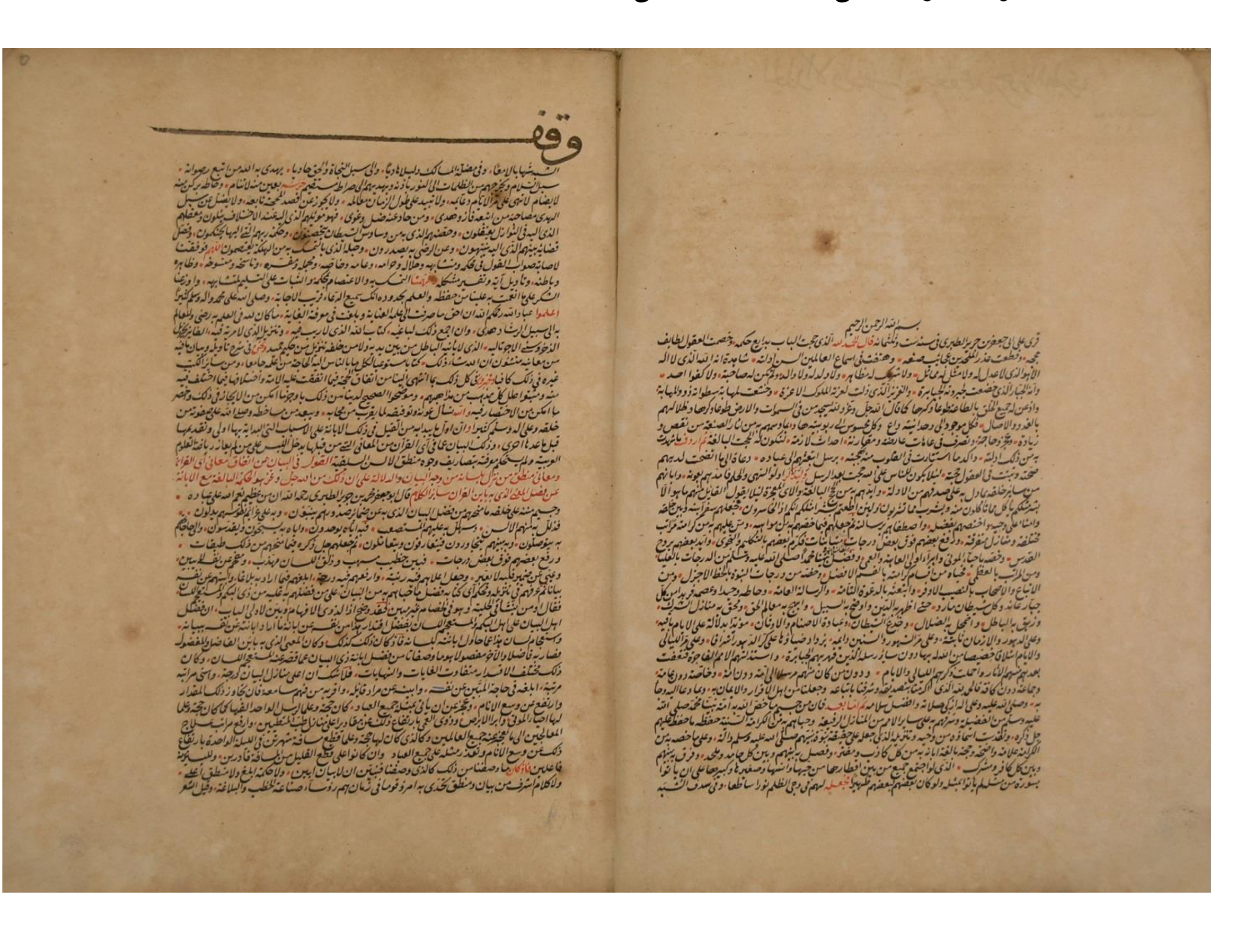
اللوحة الثانية من المجلد الأول من النسخة (ف)



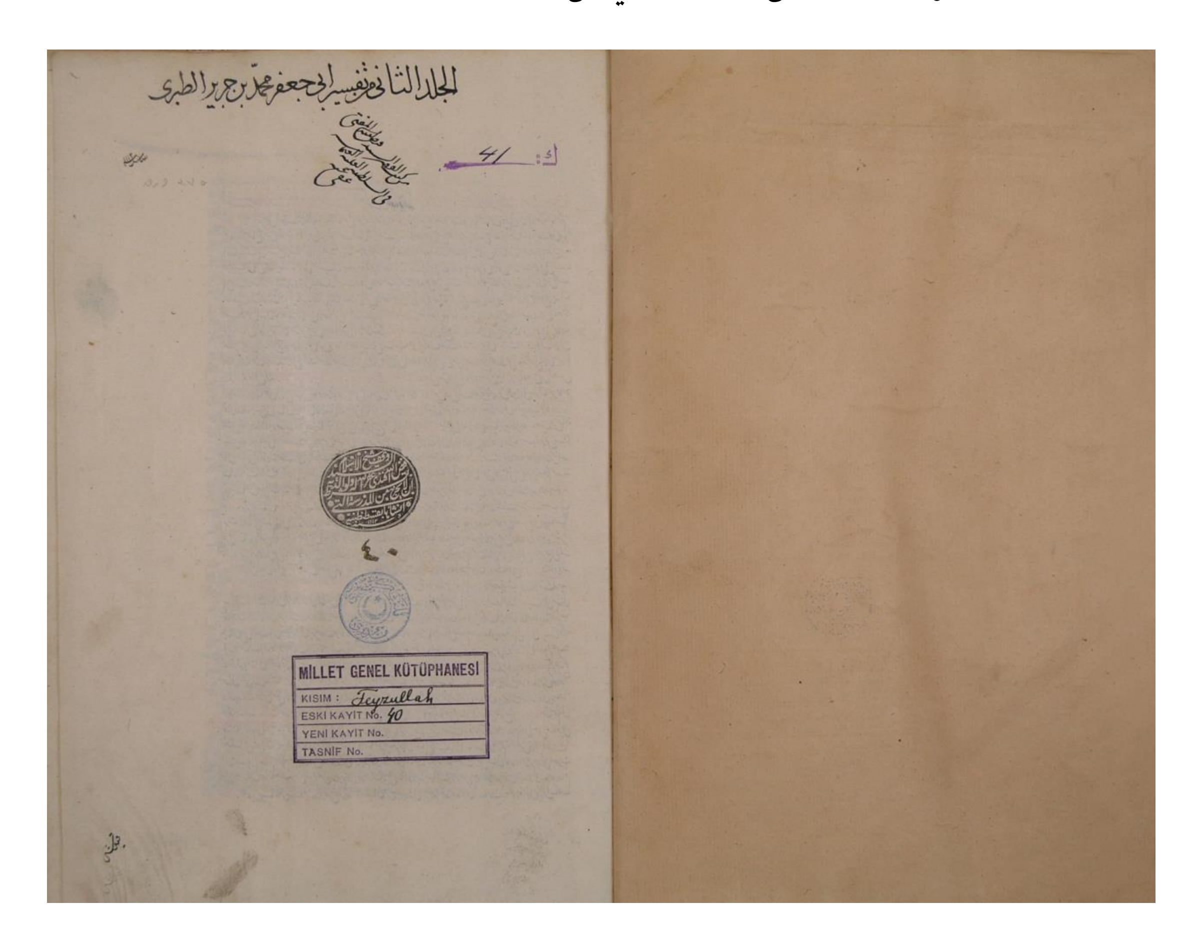
اللوحة الثالثة من المجلد الأول من النسخة (ف)



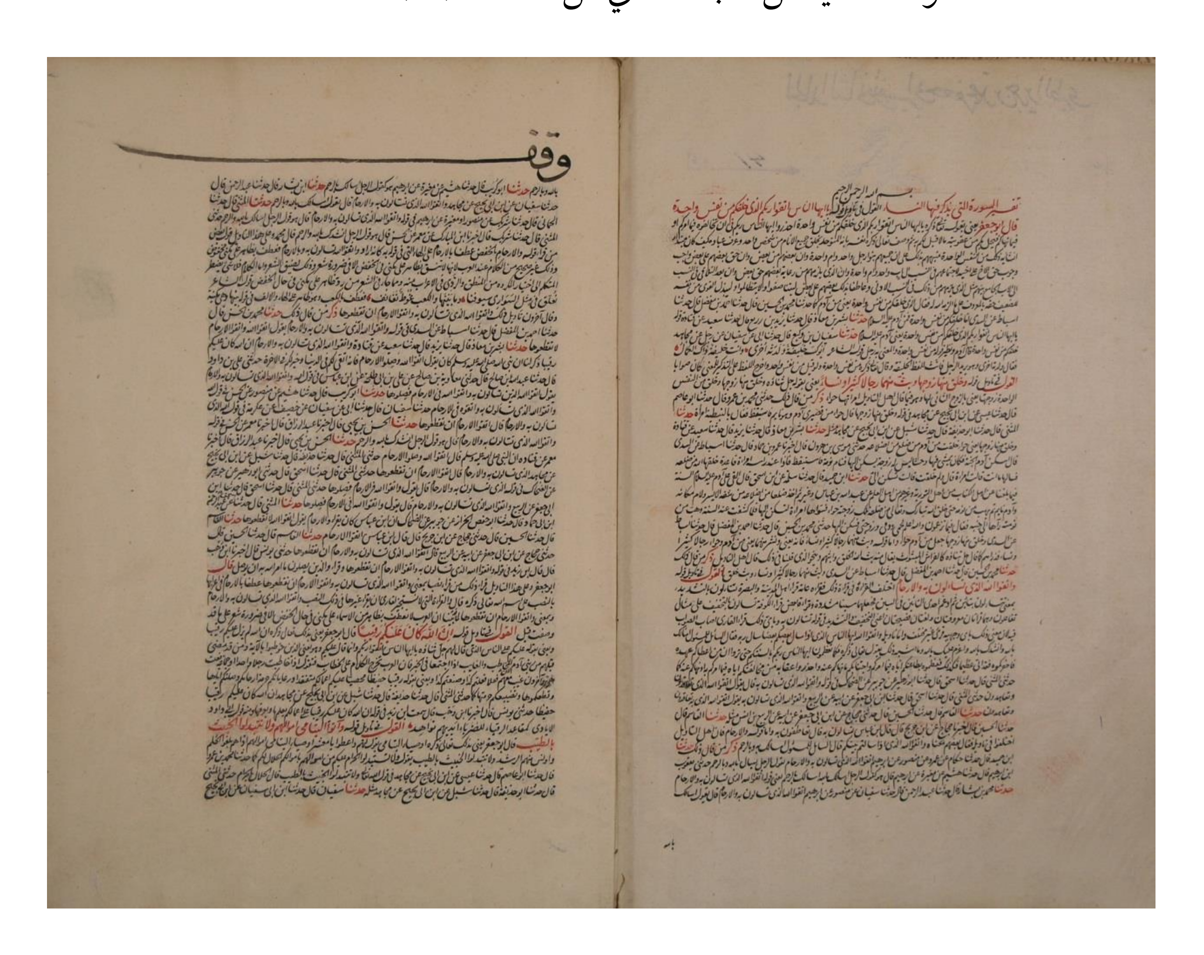
اللوحة الرابعة من المجلد الأول من النسخة (ف)



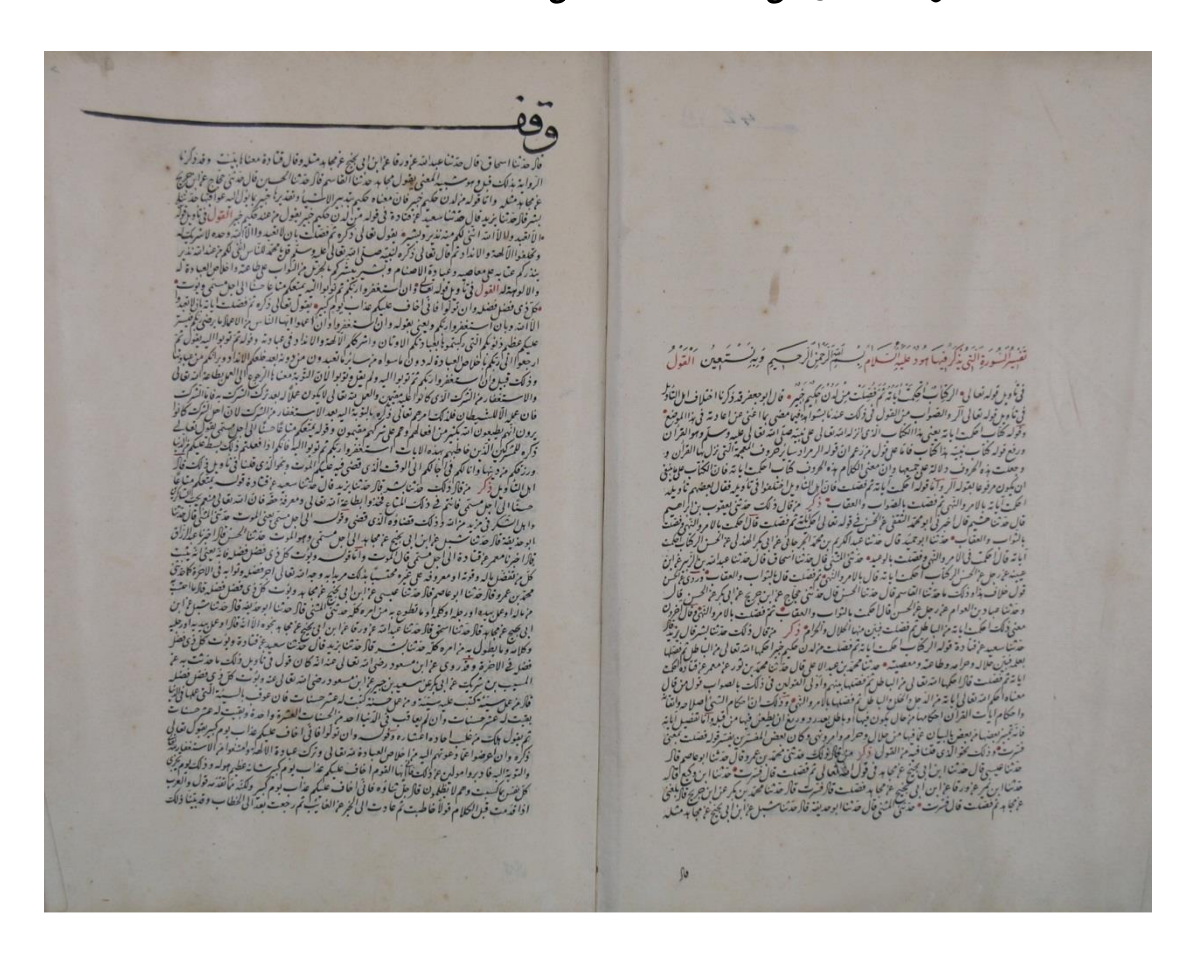
اللوحة الأولى من المجلد الثاني من النسخة (ف).



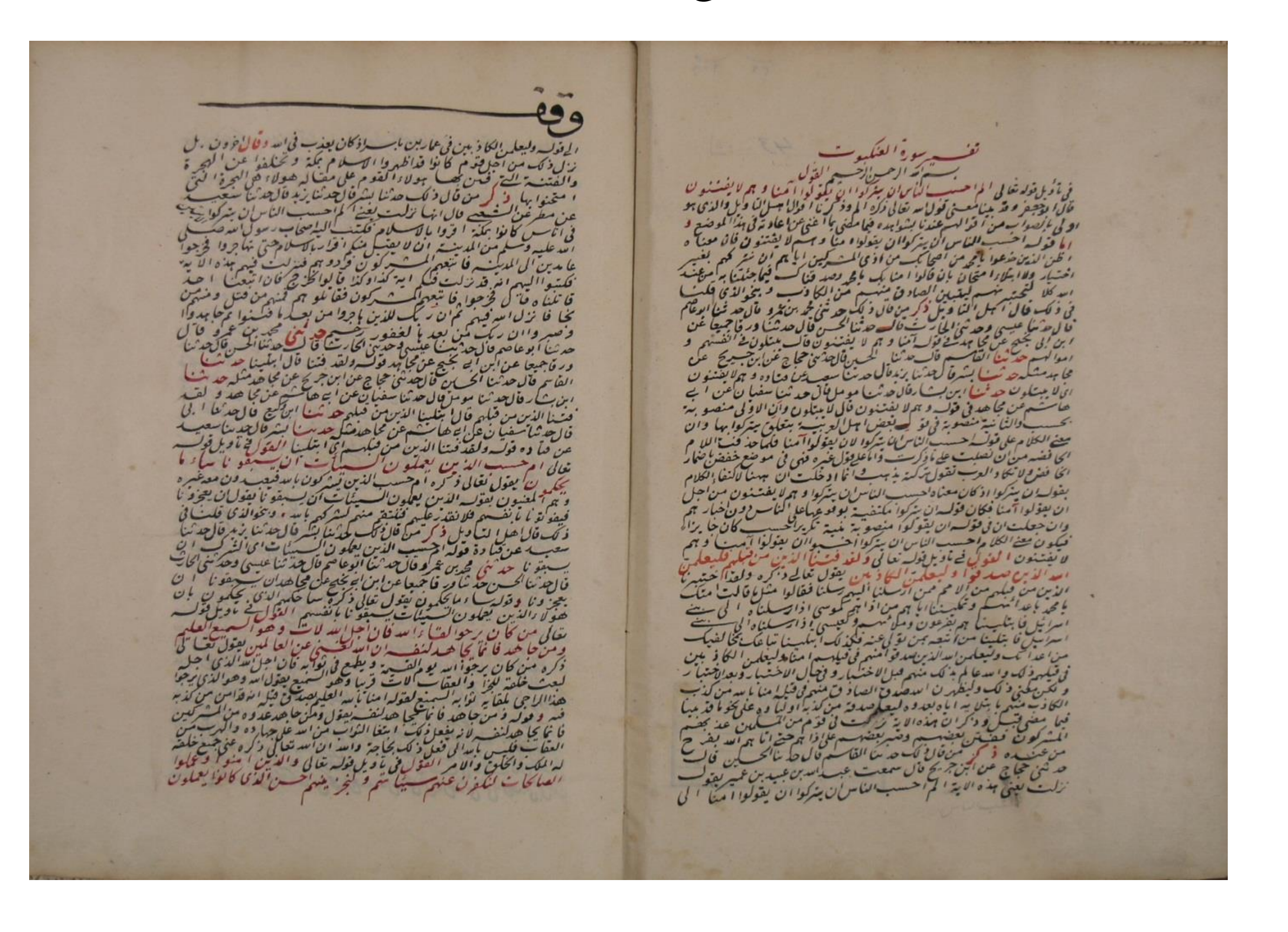
اللوحة الثانية من المجلد الثاني من النسخة (ف)



اللوحة الأولى من المجلد الثالث من النسخة (ف)



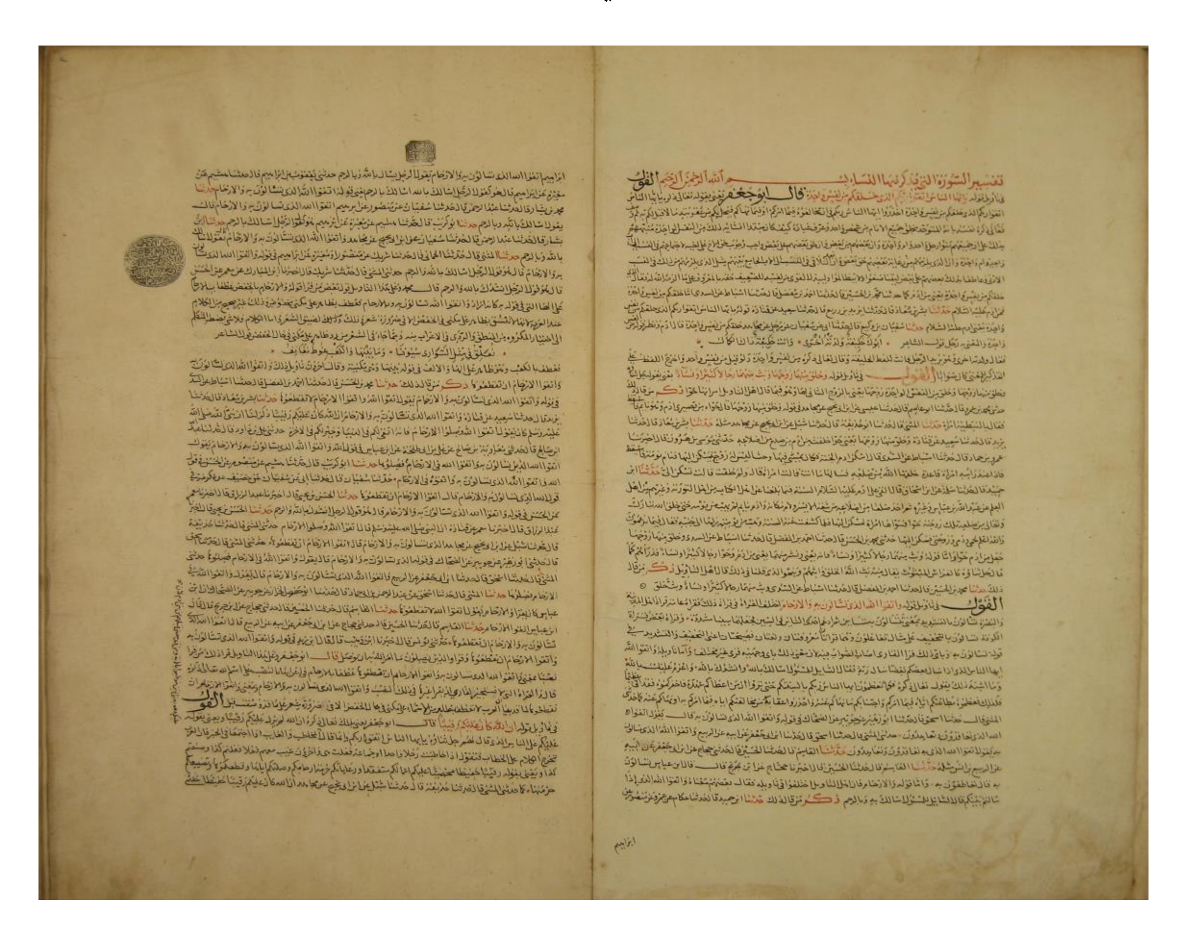
اللوحة الأولى من المجلد الرابع من النسخة (ف)



اللوحة الأولى من المجلد الأول من النسخة (ك).



اللوحة الأولى من المجلد الثاني من النسخة (ك).



اللوحة الأولى من المجلد الثالث من النسخة (ك).

اللوحة الأولى من المجلد الرابع من النسخة (ك).

